الفصل الثاني

مدخل نظري لدراسة الاقتصاد الدولي

المبحث الأول

نظريات التجارة الخارجية

أولا : التجاريون (الميركانتيلية) واهمية التجارة الخارجية تم شرحها سابقا

ثانيا : النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية :

سوف نناقش هنا الفكر النظري للتجارة الخارجية (الكلاسيكي والحديث) وكالاتي :

١ـ نظرية ديفيد هيوم في التجارة الخارجية (التوازن التلقائي) :

لم يتفق ديفيد هيوم مع رؤية التجاريين في أهمية الصادرات من السلع والخدمات ، اذ كان يرى ان للاستيرادات منافع أيضا تكمن في زيادة العرض السلعي في داخل البلد وما ينجم عنه من اشباع حاجات المجتمع من البضائع بأسعار منخفضة .

لقد بين هيوم نظريته في التوازن التلقائي من خلال توضيحه انه لن يبقى داخل البلد من النقود الا تلك الكمية التي يحتاجها المجتمع ، اما اذا كانت تلك الكمية اكبر من حاجة الاقتصاد او المجتمع فانه سوف يتسرب الى تلك الأقطار التي تكون فيها حاجة ملحة للنقود والتي يكون مستوى أسعار السلع فيها منخفضا ، فاذا استورد بلد معين من بلد آخر كمية كبيرة من السلع فأن هذا البلد سوف تقل لديه النقود وبالتالي ترخص عنده الأسعار وبالتالي فانه سوف يعمل على تصدير السلع ويقلل الاستيراد . ان هذه الميكانيكية العفوية (التلقائية) هي التي ستضمن التوازن المستمر لميزان المدفوعات للدول المشاركة بالتجارة الخارجية وتقسيم العمل الدولي .

اذن ان التوازن التلقائي يتحقق دون الحاجة الى تدخل الدولة كما نادى به التجاريون وقد استمرت هذه النظرية في الفكر الكلاسيكي وايدها آدم سميث وان لم يوافق على الحرية المطلقة التي نادت به هذه النظرية .

٢ـ نظرية ادم سميث في الميزة المطلقة :

في عام (١٧٧٦) نشر آدم سميث كتابه (ثروة الأمم) حيث هاجم فيه النظرة الميركانتيلية عن التجارة ، ودعا بدلا منها الى حرية التجارة باعتبارها سياسة الأقطار العالم . ويرى سميث انه بالتجارة الحرة يمكن لكل قطر ان يتخصص في انتاج السلع التي له فيها ميزة مطلقة (او يمكن ان ينتجها بكفاءة اكبر من غيرة من الأقطار) . ويستورد تلك السلع التي لا تتوفر له فيها ميزة مطلقة (او ينتجها بكفاءة اقل) ، وبعبارة أخرى يمكن ان تخده التجارة بين بلدين اثنين فقط اذا حاول كل واحد منهم انتاج سلعة واحدة في كلفة انتاج اقل من البلد الاخر .

فاذا كانت هناك دولتان هما (الهند وفرنسا) وسلعتان هما (الرز والفولاذ) ، فان آدم سميث أوضح ان التبادل يتم على أساس المنفعة او الكلفة المطلقة وكما موضح في ادناه :

الدولة	الرز	الفولاذ
فرنسا	٥٠	٤٠
الهند	٢٠	٨٠

ولغرض انتاج وحدة واحدة من الرز في فرنسا فأنها تحتاج الى (٥٠) ساعة عمل ، وفي الهند يتطلب انتاج الرز (٢٠) ساعة عمل فقط ، تكلفة انتاج الرز في فرنسا هي اكبر من مثيلتها في الهند ، وبالمقابل فأن وحدة واحدة من الفولاذ يمكن انتاجها في فرنسا بكلفة تبلغ (٤٠) ساعة عمل ولكنها تكلف في نفس الوقت (٨٠) ساعة عمل في الهند . لذا فأن الهند لا تمتلك فائدة مطلقة في انتاج الفولاذ اذ ان كل من الدولتين (الهند وفرنسا) تمتلكان فائدة مطلقة في انتاج سلعة واحدة وبذلك فأن التجارة سوف تعود بالفائدة على الطرفين كليهما . الهند تمتلك ميزة مطلقة على فرنسا في انتاج الرز وستركز على انتاج الرز وتنتج اكثر مما هو مطلوب لسد احتياجاتها وتبادل الفائض مع فرنسا مقابل الفولاذ حيث تكون الهند بحاجة اليه اذ تمتلك منه ميزة كلفة مطلقة بالمقارنة مع الهند وتبادل الكمية نفسها مقابل الرز من الهند . عليه نلاحظ ان الهند ستتخصص في انتاج الرز وفرنسا في انتاج الفولاذ .

ومن الجدول نلاحظ ان الهند تمتلك ساعات عمل مجموعها (١٠٠) ساعة عمل اما فرنسا فلديها (٩٠) ساعة عمل . فاذا ما قمنا بقسمة مجموع ساعات العمل لكل بلد على كلفة الميزة المطلقة له فأننا سنعرف عدد الوحدات المنتجة لكل سلعة وكالآتي :

الهند ← ١٠٠ (ساعة عمل) ÷ ٢٠ (كلفة انتاج الوحدة الواحدة من الرز) = ٥ وحدة .

فرنسا ← ٩٠ (ساعة عمل) ÷ ٤٠ (كلفة انتاج الوحدة الواحدة من الفولاذ) = ٢,٢٥ وحدة .

يلاحظ من جراء التخصص ان الهند اكتسبت بعد التبادل (٥) وحدات ، بينما اكتسبت فرنسا (٢,٢٥) وحدة من الفولاذ .

اذن تعود فكرة الثروة وعلاقتها بالتجارة الخارجية الى آراء وأفكار آدم سميث ، حيث اعتقد ان ثروة أية امة لست كمية الذهب الذي تملكه (كما ذهب اليه المذهب التجاري) ونما بالتدفق الدوري او السنوي من السلع والخدمات المتوفرة لمواطني تلك الامة . فالبلد الغني هو البلد الذي يمتلك كميات كبيرة من الذهب .

اذ ان امتلاك الذهب بحد ذاته لا يعد انتاجا ، فاذهب عمليا غير قادر على الإضافة الى تدفق السلع والخدمات المنتجة .

تقييم نظرية الميزة المطلقة :

أ- الانتقادات العامة :

١- ان نظرية الميزة المطلقة لا تستطيع ان تفسر الا جزءا صغيرا جدا من التجارة الدولية في الوقت الحاضر ، ذلك الذي يتم بين الأقطار المتقدمة والنامية .

٢- ان الميزة المطلقة ما هي الإحالة خاصـــة من نظرية اكثر عموما منها الا وهي نظرية الميزة النسبية .

٣- ان نظرية الميزة المطلقة رغم توضيحها لأهمية التجارة وتبيانها للفوائد التي تجنى منها ، الا انها لم تحاول ان تجيب على الســؤال التالي : ما هو مصــير الدولة التي لا تتمتع بميزة مطلقة في انتاج سلعة ما ؟

ب – الانتقادات الخاصة :

١- من غير المعقول ان يتم التبادل مع بلد واحد بل يتم التبادل بين اكثر من بلد واكثر من ســـلعة واحدة .

٢- عناصــر الإنتاج هي أربعة (العمل ، رأس المال ، ارض ، تنظيم) و بمزيج من هذه العناصــر نحصل على سلعة وليس بالاكتفاء بعض العمل فقط .

٣- ان ســياســة حريه التجارة يمكن ان تطبق بين بلدين ولكن بشــرط ان يكون البلدين بنفس التطور الاقتصادي والا فإنه اذا تم التبادل التجاري مع الحرية التجارية بين بلدين احدهما متطور وأخر نامي ، فإن المكاسب ستكون لصالح البلد المتطور على حساب البلد النامي .

٤- لا يمكن ثبات المســـتوى التكنلوجي في الإنتاج ، حيث ان هناك الابتكارات والاختراعات التي تحدث اثناء العمليات الإنتاجية .

٥- ســوق المنافســة التامة هو ســوق افتراضــي وان الواقع يشــير الى العكس من ذلك بمعنى ســيادة المنافسة الاحتكارية او المطلقة .

٦- الحجم لا يخضع الى ثبات الغلة .

٧- سهولة انتقال العمل دوليا اذا كان اجر العامل في الخارج اعلى من الاجر المحلي .

٣- نظرية ديفيد ريكاردو في الميزة النسبية :

ان الأسباب التي تدفع الى التجارة هي ليست دائما بالبساطة التي صورها آدم سميث في نظريته (الميزة المطلقة) ، فالتجارة بين الدول يمكن ان تكون مربحة حتى ولو كان احد البلدين يستطيع انتاج السلعتين بكفاءة اكبر من البلد الاخر . وهذا ما تضمنته نظرية الميزة النسبية التي جاء بها ديفيد ريكاردو.

وتتلخص نظرية الميزة النسبية والتي تسمى أيضا بنظرية التكاليف النسبية في انه اذا سادت حريه التجارة ، فان كل دولة تتخصص في انتاج السلع التي تستطيع انتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا أي تتمتع في انتاجها بميزة نسبية ن ومؤدى ذلك ان التجارة الدولية تقوم اذا اختلفت التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول .

فروض نظرية الميزة النسبية :

لقد افترض ريكاردو مجموعة من الافتراضات تشكل الأساس الجوهري فيها وهي كالآتي :

١- افترض وجود بلدين اثنين وسلعتين فقط في التبادل الدولي .

٢- العمل وحدة هو العنصر الإنتاجي المستخدم لإنتاج هاتين السلعتين

٣- ان التبادل يتم على أساس المقايضة .

٤- عدم وجود نفقات نقل .

٥- عدم وجود حماية كمركية او اية قيود أخرى (شيوع حرية التجارة)

٦- ثبات تكاليف الإنتاج وثبات المستوى التكنلوجي .

٧- وجود حالة المنافسة التامة .

٨- سهولة انتقال عنصر العمل داخل البلد الواحد وعدم إمكانية انتقاله دوليا .

٩- الاقتصاد العالمي هو اقتصاد ثابت حيث لا توجد تنمية اقتصاديه .

ولتوضيح ما جاء في نظرية (ريكاردو) ، قدم الأخير مثالا عدديا لشرح نظريته حيث افترض وجود دولتين هما (العراق ومصر مثلا) تنتجان سلعتين هما القمح والقطن ، ونفقات انتاج الوحدة الواحدة من كل سلعة مقدرة بساعات العمل هي كما يأتي :

الدولة	القمح	القطن
العراق	٨٠	٩٠
مصر	١٢٠	١٠٠

من المثال أعلاه نلاحظ ان العراق ينتج السـلعتين بتكاليف مطلقة اقل من تكلفة انتاجهما المطلقة في مصر ، الا ان التكاليف النسبية لإنتاج القمح في العراق اقل من التكاليف النسبية لإنتاج القطن ، واذا كانت التكلفة المطلقة لإنتاج السلعتين في مصر اكبر من التكلفة المطلقة لإنتاجهما في العراق ، فأن التكلفة النسبية لإنتاج القطن فيها (أي مصر) اقل من التكلفة النسبية لإنتاج القمح .

وعليه فان مصـلحة العراق - وفق المثال أعلاه - هو في ان يتخصـص في انتاج القمح ليقوم بتصديره الى مصر ويستورد القطن منها (أي من مصر) ، كما ان من مصلحة مصر ان تتخصص في انتاج القطن وتعتمد على العراق في سد احتياجاتها من القمح .

ويمكن توضيح ذلك نسبيا وكما يأتي :

١- مقارنة التكلفة النسبية لإنتاج السلعتين في احدى الدولتين مع التكلفة النسبية لإنتاجهما في الدولة الأخرى .

$$\text{العراق : } \frac{\text{تكلفة انتاج القمح}}{\text{تكلفة انتاج القطن}} = \frac{\text{٨٠ ساعة عمل}}{\text{٩٠ ساعة عمل}} = ٠,٨٩$$

أي ان تكلفة انتاج وحدة واحدة من القمح (٠,٨٩) من تكلفة انتاج وحدة واحدة من القطن .

$$\text{مصر : } \frac{\text{تكلفة انتاج القمح}}{\text{تكلفة انتاج القطن}} = \frac{\text{١٢٠ ساعة عمل}}{\text{١٠٠ ساعة عمل}} = ١,٢$$

أي ان تكلفة انتاج وحدة واحدة من القمح تعادل تكلفة انتاج (١,٢) وحدة من القطن .

وعلى ذلك تكون تكلفة انتاج القمح بالنسبة الى القطن في العراق اقل منها في مصر(٠,٨٩ < ٠,٢) ومن ثم يكون من مصلحة العراق ان يتخصص في انتاج القمح لأنها تنتجها بتكلفة نسبية اقل من تكلفة انتاجها النسبية في مصر ، وبالمقابل يمكن توضيح انه من مصلحة مصر ان تتخصص في انتاج القطن لأنها تنتجها بتكلفة اقل من تكلفتها النسبية في العراق أي :

١٠٠ ٩٠

٠,٨٣ = ـــــ > ـــــ = ١,١٢

١٢٠ ٨٠

٢- مقارنة التكلفة النسبية لإنتاج احدى السلعتين في الدولتين مع التكلفة النسبية لإنتاج السلعة الأخرى فيها وكالآتي :

التكلفة النسبية لإنتاج القمح في الدولتين (العراق ، مصر) هي :

تكلفة انتاج القمح في العراق ٨٠ ساعة عمل

= ـــــــــــــــــــــــــ = ـــــــــــــــــــــــــ = ٠,٦٧

تكلفة انتاج القمح في مصر ١٢٠ ساعة عمل

أي ان تكلفة انتاج وحدة واحدة من القمح في العراق تعادل تكلفة (٠,٦٧) من وحدة واحدة منه في مصر.

التكلفة النسبية لإنتاج القمح في الدولتين (العراق ، مصر) هي :

تكلفة انتاج القطن في العراق ٩٠ ساعة عمل

= ـــــــــــــــــــــــــ = ـــــــــــــــــــــــــ = ٠,٩

تكلفة انتاج القطن في مصر ١٠٠ ساعة عمل

أي ان تكلفة انتاج وحدة واحدة من القطن في العراق تعادل نفقة انتاج (٠,٩) من وحدة واحدة في مصر.

وبمقارنة النسبتين يتضح ان من مصلحة العراق ان يتخصص في انتاج القمح لأنه ينتجه بتكلفة نسبية اقل اذا ما قورنت بالقطن (٠,٦٧ < ٠,٩) .

وبالمقابل ، فأن من مصلحة مصر ان تتخصص في انتاج القطن بنفقة تنتجها بتكلفة نسبية اقل اذا ما قورنت بالقمح . أي :

١٠٠ ١٢٠

ـــــ = ١,١ > ـــــ = ١,٥

٩٠ ٨٠

مما تقدم يمكن القول انه من غير مصلحة العراق ان يتخصص في انتاج القطن على الرغم من انها تنتجه بتكلفة مطلقة اقل من تكلفة انتاجها المطلقة في مصر ، لأن التكلفة النسبية لها اكبر من التكلفة النسبية للقمح .

الانتقادات التي وجهت الى نظرية الميزة النسبية لريكاردو وهي نفسها التي وجهت الى نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث .